

امكانية مُحاكاة التجربة البرازيلية في معالجة التفاوت في
الدخل والثروة في العراق بعد عام 2003

**The possibility of simulating the Brazilian
experience in addressing the income and
wealth disparities in Iraq after 2003**

الاستاذ المساعد الدكتور لورنس يحيى صالح

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

المدرس المساعد عقيل مكي كاظم

مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المستخلص

حاولت الدراسة التصدي لمشكلة التفاوت في الدخل والثروة في العراق عبر استهداف تحسين الوضع المعيشي لطبقاته الفقيرة بالاعتماد على فرضية ان تجربة البرازيل في هذا المجال ستساعدنا في طرح مجموعة من الرؤى والمقترحات التي نراها كفيلة بمعالجة هذه المشكلة وقد توصلنا الى استنتاج مفاده ان من الممكن معالجة التفاوت في الدخل والثروة في العراق عبر محاكاة تجربة البرازيل في هذا المجال بعد عام 2003 وخرجنا باهم توصية تشير الى اهمية تطبيق هذه التجربة بعد تكييفها في عراق مابعد العام 2003 ..

Abstract :-

The study attempted to address the problem of income and wealth disparities in Iraq by targeting improving the living conditions of its poor strata based on the hypothesis that Brazil's experience in this field will help us to put forward a set of visions and proposals that we see as capable of addressing this problem and we reached the conclusion that Income and wealth in Iraq by simulating the experience of Brazil in this area after 2003 and we came out with the most important recommendation to indicate the importance of applying this experience after adaptation in Iraq after 2003.

key words	الكلمات المفتاحية
HD	التنمية البشرية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
Disparities in the distribution of income and wealth	التفاوت في توزيع الدخل والثروة
Brazilian experience	التجربة البرازيلية

المحور الاول : الاطار المنهجي والاستعراض المرجعي.

اولاً : الاطار المنهجي

1. المقدمة :-

حققت البرازيل نهضة اقتصادية كبرى بعد العام 2003 وبالتحديد خلال فترة حكم الرئيس (لولا داسيلفا) الذي قاد البلاد نحو تحقيق تجربة رائدة عالمياً في مجال الاقتصاد وانعكس ذلك بشكل كبير على تحسين مستوى معيشة المواطنين عبر سلسلة اصلاحات اقتصادية اثمرت بدورها عن تخفيف حدة التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع وبالتالي الحد من الفقر والجريمة المستشريه في بلاده فقد اتبعت البرازيل سلسله اصلاحات جاء في مقدمتها برنامج الاعانات النقدية المشروطه (بولسا فاميليا) (Bolsa Familia) والذي هدفت من خلاله الى تحسين مستوى الدخل وخاصة بالنسبة لاصحاب الدخل المنخفضه باعتبارهم المستهدفين من هذا البرنامج وبذلك حققت البرازيل عبر هذه الاصلاحات ومن جملتها برنامج بولسا فاميليا تجربة يحتذى بها بالنسبة للدول الساعيه الى تقليل مستوى التفاوت في الدخل بين شرائحها المختلفة ومن الممكن الاستفادة من هذه التجربة وتطبيقها في عراق مابعد العام 2003 باتباع هذا البرنامج بنفس الصيغة ولاضير ان كان بشكل مقارب له، فضلاً عن مجموعة آليات من الممكن اتباعها بغية الوصول الى الهدف الرئيسي المتمثل في تحسين مستوى دخول الفئات ذات الدخل المنخفض، وبالتالي تقليل التفاوت بينهم وبين اصحاب الدخل المرتفعه وهو مانهدف الوصول اليه في هذا البحث.

2. مشكلة البحث :

إن مشكلة البحث تتمحور حول ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة التفاوت في توزيع الدخل في العراق بعد عام 2003، وذلك بمحاكاة تجريه رائده عالمياً في هذا المجال كالتجربة البرازيلية بعد نفس العام ومحاولة تطبيق الاليات التي اتبعتها هذه التجربة او بشكل مقارب لها، سعياً للوصول لنفس النتيجة المتمثلة في تخفيف حدة التفاوت في توزيع الدخل .

3. أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في محاولة كشف الحقائق التي ادت الى هذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة في العراق، ومحاولة ايجاد ارضيه مناسبة لطرح مجموعة من الحلول التي نراها كفيله بمعالجة هذه الظاهرة الخطيره علي اي مجتّع كان لما لها من دور كبير في نشوء العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالجوع والفقر، وفي هذا الجانب من الممكن الاستفادة مما حصل في البرازيل من تجريه في هذا المجال بعد عام 2003 لمحاولة تطبيقها عملياً في العراق.

4. هدف البحث :

يكمن هدف البحث في محاولة الاستفادة من التجربة البرازيلية وبشكل خاص برنامج الاعانات النقدية المشروطة (بولسا فاميليا) بعد تكييفها مع واقع المجتمع العراقي من اجل وضع الحلول الناجحة لمشكلة تفاوت الدخل والثروة في العراق عبر امكانية الاستفادة من تجربة البرازيلية في هذا المجال .

5. فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية أن تطبيق التجربة البرازيلية بعد تكييفها مع خصوصية المجتمع العراقي من شأنها معالجة الفجوة الحاصلة في توزيع الدخل والثروة في المجتمع العراقي .

6. منهجية البحث :-

بغية التحقق من مدى صحة الفرضية أنفة الذكر، ولغرض إنجاز المحاولة الرامية إلى تحقيق أهداف البحث، فقد تم اعتماد أسلوب التحليل النظري والعملي مُدعماً بمجموعة من البيانات الإحصائية والجدول والأشكال.

7. الحدود الزمنية والمكانية :-

تتلخص حدود البحث زمنياً في المدة الزمنية التي أعقبت عام 2003، أما الحدود المكانية فقد ركزت على العراق بالمقارنة مع البرازيل.

ثانياً : الاستعراض المرجعي

1. دراسة محلية : دراسة سعد طه محمد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي جيو تونس في دورته السابعة، تونس، 2013.

عنوان الدراسة	قياس وتحليل التفاوت في الانفاق على اساس التوزيع الجغرافي في العراق لعام 2011
المشكلة	ان التفاوت في الدخل والثروة يخفض من رفاهية المجتمع واذا زادت درجة التفاوت واصبح معظم الدخل والثروة متركزا في ايدي قلة من الناس يقابلها فقر وحرمان لطبقه واسعه منهم سيؤدي الى اثار سلبية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مما يعرقل جهود التنمية وذلك في اطار دراسة التفاوت في توزيع الدخل والثروة على اساس التوزيع الجغرافي في العراق لسنة 2011.
الفرضية	ينطلق البحث من فرضية ان التفاوت في توزيع الدخل والثروة تعبير عن الرفاهية الاقتصادية وذلك لتزايد درجة نشاط القطاع الخاص من جهة، وتزايد اعداد الدرجات الوظيفية من جهة اخرى.
الهدف	تبرز اهم اهداف البحث في قياس وتحليل درجة التفاوت في توزيع الدخل والثروة في العراق ومقارنتها على اساس التوزيع الجغرافي فيه فضلا عن قياس وتحليل مدى مساهمة اوجه الانفاق المختلفة في التفاوت الكلي للانفاق الفردي والعائلي على اساس نفس التوزيع وهو التوزيع الجغرافي لعام 2011.
اهم استنتاج	توصلت الدراسة الى وجود فجوة كبيرة في توزيع الدخل والثروة على المستوى الكلي والتي وصلت لعام 2011 الى (0,518) حسب معامل جيني وتعتبر هذه النتيجة عالية عند مقارنتها مع نفس المنطقتين لسنوات سابقة او مع الدول العربية والاجنبية، اذ وصل اعلى معدل للتفاوت في محافظة السليمانية (0.595) واقل معدل في الناصرية اذ بلغ (0.216).
اهم توصية	خرج البحث بتوصية مفادها انه لغرض زيادة الدخل والثروة وتقليل حدة التفاوت فلا بد من رفع كفاءة العاملين وزيادة انتاجيتهم وابداع السبل الكفيلة بتمويل المشاريع الصغيرة المعتمدة على عنصر العمل والكلفة المنخفضة وتبني سياسات كفيلة باعادة توزيع الدخل والثروة والانفاق عن طريق توفير فرص العمل وزيادة الاستثمارات واعادة تخصيصها.

2. دراسة عربية : دراسة محمود خليفة جودة محمد المركز الديمقراطي العربي في قسم البرامج والمنظومات الديمقراطية، قسم الدراسات والنظم السياسي، مصر، 2014.

عنوان الدراسة	القيادة السياسية في البرازيل وأثرها على الاستقرار السياسي
المشكلة	تبرز في السؤال الرئيسي الذي يدور حوله البحث وهو مادور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في البرازيل؟
الفرضية	ينطلق البحث من فرضية اعتماد القيادة السياسية في البرازيل على الاستقرار الاقتصادي في تحقق استقرار سياسي خاصة مع وصول الرئيس لولا داسيفا الى الحكم عام 2003 الذي عمد الى احداث اصلاحات اقتصاديه عديدة.
الهدف	يهدف البحث الى اثبات صحة الفرضية السابقة من خلال البحث طبيعة النظام السياسي في البرازيل ودوره السياسي في تحقيق التنمية وبالتالي الاستقرار السياسي بفعل التنمية والنمو التي حققتها على مدى العقدين الماضيين.
اهم استنتاج	انتعاش السوق المحلي في البرازيل بفضل الاستقرار الاقتصادي، والنمو، ومحاولات التخفيف من الفقر كبرنامج (بولسا فاميليا) ولم يقتصر الامر السوق المحلي بل سعى (لولا) من خلال سياسته الخارجية النشيطة لتحقيق مكاسب اقتصادية جديدة وهكذا بالتواز مع سياسته الداخلية.
اهم توصية	ضرورة تواجيد الإرادة السياسية القوية والصدق في التعامل مع أوضاع البلاد ومشاكلها وذلك قد حقق العديد من المكاسب، للبرازيل في عهد "لولا" وضرورة تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي سعيا وراء انعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

3. دراسة عربية : دراسة البشير عبدالكريم، سراج وهيبية، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

عنوان الدراسة	تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية
المشكلة	تتمثل مشكلة البحث في ارتفاع حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة وانتشار الفقر حتى عند تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي فشل العديد منها.
الفرضية	إن عدالة توزيع الدخل تعتبر شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي وان مشكلة الفقر ناتجة عن انخفاض مستوى النمو من جهة وتوزيع ثماره من جهة أخرى فالتوزيع العادل ضروري للتخفيف من حدة الفقر في الدول العربية.
الهدف	يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو والفقر في الدول العربية من خلال الاطلاع على الجانب النظري لهذه العلاقة وتحليل بعض مامتوفر من احصائيات حول عينة الدراسة وتحديد مدى تأثير توزيع ثمار النمو والفقر على هذه الدول.
أهم استنتاج	يؤدي التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة الى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والامن مما يؤثر بدوره على الاستثمار والنمو الاقتصادي كما اتضح من خلال الثورات العربية الاخيرة، كما ان القضاء على الفقر يمثل وسيلة لزيادة الناتج المحلي فضلاً عن ان انخفاض دخل الفقراء يؤدي الى انخفاض الانتاجية الاقتصادية وبالتالي النمو الاقتصادي
أهم توصية	الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نمو اقتصادي سريع ومستقر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وضرورة معرفة كيفية تحقيق الاهداف وماهي البدائل الاقتصادية التي تتبعها الدول الاقل نمواً لتخفيف حدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والثروة .

4. دراسة أجنبية : دراسة (Yves Keller)

inequality and economic growth in Brazil, Bachelor's Thesis, Department of Economics at the University of Zurich, Switzerland, 2012

عنوان الدراسة	عدم المساواة والنمو الاقتصادي في البرازيل.
المشكلة	تتمثل المشكلة في كون حالة اللامساواة في الدخل والثروة التي يعكسها معامل جيني لازالت موجوده في البرازيل رغم تحقيقها لمعدل نمو مرتفع جعلها تحتل المرتبة الثامنة بين اقوى اقتصادات العالم الامر الذي تطلب البحث في اسبابها.
الفرضية	ينطلق البحث من فرضية ان التكنولوجيا لها دور في عدم المساواة نتيجة لعدم تكيف الكل معها، فضلاً عن اختلافات راس المال البشري كالصحة والتعليم وهذا سيؤدي الى عوائد مختلفة نتيجة الاختلاف في العرض والطلب في سوق العمل فضلاً عن الاختلافات الجغرافية بين المناطق الحضرية والريفية والتمييز بين الاجناس والاعراق.
الهدف	يهدف البحث الى محاولة معرفة الاسباب الناجمة عن حالة عدم المساواة في الدخل والثروة في البرازيل رغم حصول نمو اقتصادي كبير فيه وخاصة بعد العام 2003.
أهم استنتاج	ان برنامج (بولسا فاميليا) كان له دور في تخفيف حدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والثروة كما أظهر ذلك الانخفاض الحاصل في معامل جيني في العقد الاخير وقد كان للديمقراطية الحاصلة في البلاد دور في هذا التخفيف اذ تميل بعض الدكتاتوريات لصالح مجموعة من الافراد او الجماعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بها، كما ان للتفاوت في الدخل والثروة له دور سلبي في التأثير على النمو الاقتصادي ولاسيما بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.
أهم توصية	التأكيد على أهمية التعليم في تحسين المهارات وزيادة معدلات الأجور وبالتالي مستوى النمو الاقتصادي وضرورة التكيف مع التكنولوجيا الحديثة وأتباع سياسات تجارية واستثمارية بغية زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الدخل وضرورة اتباع السياسات الديمقراطية للحد من عدم المساواة.

وكلي أمل في ان تكون دراستي هذه مكملة لدراسات من سبقتني بغية اثراء موضوع البحث بمزيد من البحوث التي تخوض في دراسة ما ورد فيه على امل ترك بصمه تتمثل في اضافة المزيد من المعلومات التي تعنى بالبحث في هذا الموضوع وبالتالي استفادة القراء الكرام منه .

المحور الثاني: التفاوت في الدخل والثروة (جانب نظري)

تعد مشكلة التفاوت في توزيع الدخل والثروة احدى اهم المشاكل التي من الممكن ان تعصف بأي مجتمع كان مهما بلغت درجة تطوره، لذا فأن الوقوف عند هذه المشكلة وايجاد الحلول المناسبه لها تعد ضرورة ملحه نظراً للآثار السلبيه الخطيرة المترتبة عليها كشيوع حالات الجريمة والسرقه وتفكك المجتمع وفساده، وعند فساد المجتمع فسيعكس ذلك بكل تأكيد على وضع البلد ككل بالشكل الذي لاتتمنى اي دولة في العالم ان تواجه عواقبه ..

لذا فقد اهتم العالم بهذه المشكله منذ القدم واكد على خطورتها فقد "اشار افلاطون في محور حديثه للمشرعين اليونانيين في القرن الخامس قبل الميلاد عما تشكله هذه المشكله من مخاطر بالغه لما لها من تأثير مباشر على الحظوظ الحياتيه للبشر وبالتالي التأثير على التنمية البشرية* وما يمكن ان يكونوا عليه مستقبلاً اذ اشار الى مخاطر هذا التفاوت بقوله (يجب أن لا يوجد بين المواطنين فقر مدقع أو من جانب آخر غنى فاحش، لأن الاثنين منتجان لشئ عظيم)"⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر ان مشكلة التفاوت في الدخل والثروة يمكن اعتبارها سبب ونتيجة في نفس الوقت فبسبب مشكلة التفاوت في الدخل والثروة سيخفض المستوى التعليمي نتيجة عزوف الطلبة عن الالتحاق بالمراكز التعليميه واحيانا قد تؤدي الرغبه في مساعدة ذويهم الى ترك مقاعد الدراسة والتسرب منها، فضلاً عن تراجع المستوى الصحي والمعيشي وغيرها والتي ستؤدي بالتأكيد الى نتائج لاتحمد عقباها كمشاكل الفقر والمرض والجوع وغيرها، وغالبا ماتتمثل هذه المشكله في بروز طبقه رفيه جداً من اصحاب الدخل المرتفعه، تقابلها طبقه واسعه جداً من اصحاب الدخل المنخفضة وفي اغلب الاحيان تختفي الطبقة الوسطى لتتظم الى طبقه اصحاب الدخل المنخفضة وما لذلك من اثار وخيمه على المجتمع والبلد ككل كما سبق وذكرنا، فضلاً عن "العلاقة الوثيقة بين سوء توزيع الدخل والثروة والفقر وبالتالي نشوء حالة من الصراع الاجتماعي نظراً للفجوة التي ستحصل بين الاغنياء والفقراء بسبب زيادة الطلب على الصحة والتعليم والغذاء وارتفاع المهارات المكتسبه وبالتالي الحصول على فرص العمل والاجر المناسبين بالنسبه لاصحاب الدخل المرتفعه بالمقارنه مع اصحاب الدخل المنخفضة ولا يقتصر ذلك على سكان البلد الواحد بل يتعداه الى خارجه نظراً لتفاوت الدخل والثروة بشكل كبير عالمياً"⁽²⁾ وبالتالي انتقال حالة الصراع الاجتماعي والسياسي وقبلها بالتأكيد حالة الصراع الاقتصادي الى خارج الحدود الجغرافيه للبلد، خاصة أذا علمنا أن "الثروة العالمية تميل للتركز في ايدي قلة من السكان اذ امثلك (1%) منهم على مستوى العالم حوالي (32%) من ثروته عام 2000، ثم ارتفعت النسبه لتصل الى (46%) عام (2010)،"⁽³⁾ وما لذلك من تهديد للسلم والامن العالميين بفعل وجود قلة من الدول يتمتع مواطنيها بمستوى دخل فردي عالٍ كدول الخليج الست على سبيل

*التنمية البشرية (human development) هو المصطلح الذي يشير الى توسيع خيارات الناس عبر الاهتمام بتحسين المستوى الصحي، التعليمي والمعيشي . وقد ظهر هذا المصطلح بالشكل المتعارف عليه حالياً في العام 1990 والتي شهدت ظهور اول تقرير للتنمية البشرية عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (undp) ويعتبر الباكستاني محبوب الحق والهندي امارتيا سن من رواد التنمية البشرية واول من اشار اليه. انظر في ذلك ..

United Nations Development Program, Human Development Report 1990.

(1) كبداني سيدي احمد (أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012 – 2013، ص 146.

(2) هشام حنظل عبد الباقي، الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الاسلامي، دراسة تطبيقية على مملكة البحرين، جامعة المنصورة، مصر، بدون سنة نشر، ص 54.

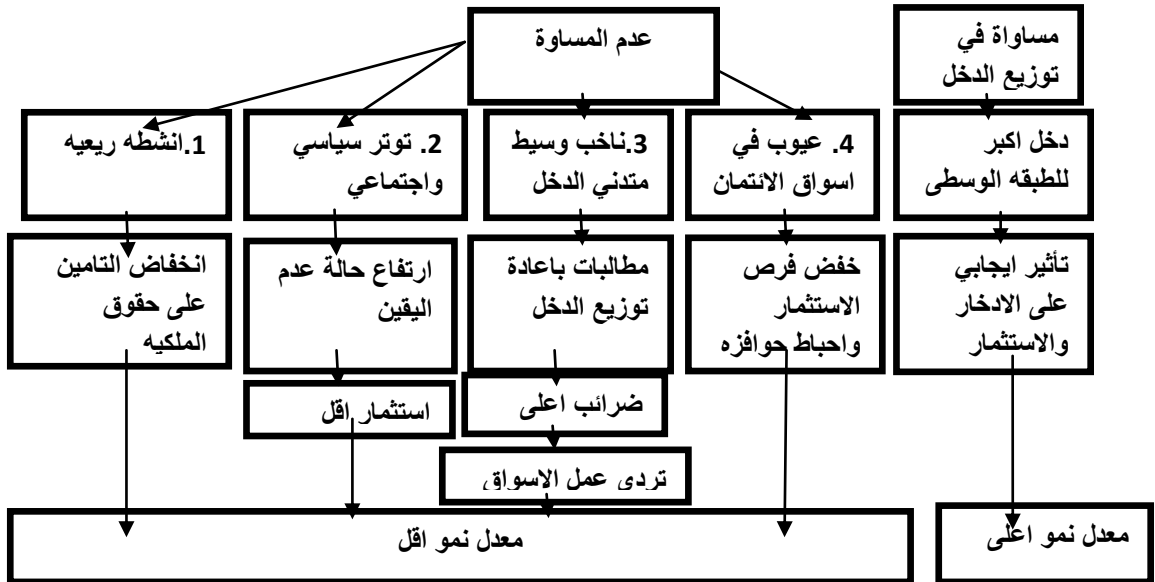
(3) UNDP, Human Development Report 2016, Human Development for Everyone, 2016, P31.

المثال، وبالمقابل نجد عدد كبير من الدول يعاني سكانها من انخفاض مستوى الدخل والثروة ليصل احيانا الى اقل من دولار واحد في اليوم وخاصة في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .
 اضافة الى حصول حالة من الاحتقان وتردي حاله النفسه لاصحاب الدخل المنخفضة نتيجة الشعور بالغبين وعدم الرضا عن هذه الفوارق الطبقيه التي اوجدتها حالة اللامساوة في توزيع الدخل والثروة، فضلاً عن الشعور بالامبالاة من جانب الجهات المعنيه بتوفير المستوى المعيشي اللائق للسكان، خصوصاً اذا علمنا بالتأثير المباشر "للتفاوت على النمو الاقتصادي ففي اوائل التسعينات تم تحديد اربعة قنوات تُظهر هذا التأثير بشكل واضح وجلي وهي :

1. العلاقة بين التفاوت وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
2. قصور عمل الاسواق وذلك نتيجة انخفاض وتيرة نمو الانتاج واحتكاره بفئة معينة.
3. التأثير على مستوى الطلب الكلي.
4. التأثير على الاقتصاد السياسي⁽⁴⁾.

وهذا الاثار السلبيه بالطبع ستزداد بشكل طردي مع زيادة حدة التفاوت في الدخل والثروة^(*) والعكس صحيح وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي خصوصا اذا تركت هذه المشكله دون حلول جذريه لها ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (1) ادناه .

شكل (1) اثر المساواة واللامساوة لتوزيع الدخل والثروة على النمو الاقتصادي



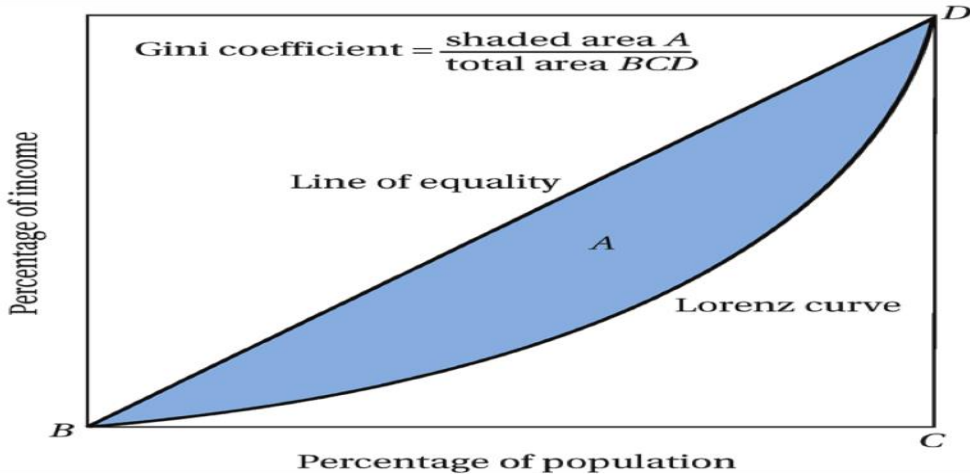
المصدر: عبدالحليم فضل الله، (أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992 - 2012))، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص30.

(4) تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2012، ص43.
 *هناك فرق بين الدخل والثروة فالدخل هو مقدار التدفق النقدي الذي يحصل عليه الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ماتكون شهر، في حين ان الثروة هو مجموع مايمتلكه الفرد خلال لحظه زمنية معينة، ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع الدخل يؤدي الى زيادة الادخار وبالتالي الثروة اي ان هناك علاقة تبادلية بين الدخل والثروة، انظر في ذلك .. <http://www.alriyadh.com/415628>

من الشكل أعلاه نجد الفرق واضح وجليّ بين ماتودي اليه حالة المساواة في توزيع الدخل والثروات من معدل نمو مرتفع نتيجة لتحسن دخل الطبقة الوسطى وبالتالي التأثير الايجابي على الدخل والاستثمار المهم في اي عملية نمو اقتصادي، والعكس صحيح بكل تأكيد في حالة التفاوت في توزيع الدخل لينتج عنها معدل نمو اقل ..

لذا فان الوقوف عندها وقفه جاده وصادقه بالشكل الذي يهيء الظروف المناسبة لاجاد الحلول الناجعه لها، تعد من الاولويات لدى القائمين على الشأن الاقتصادي لاي بلد يبحث عن مستوى معيشي افضل لسكانه، وقبل ايجاد هذه الحلول لابد من البحث في اسباب هذه المشكلة وحصرها وتأطيرها بالشكل الذي يسهل دراستها ويساعد على ايجاد الحلول المناسبة لها في ضوء ما يتم طرحه من اسباب قد تختلف من بلد الى اخر الا ان النتيجة المرجوه واحده وهي القضاء او الحد من هذه الآفة الخطيره، لذا فقد تم وضع مقياس خاص بهذه المشكله نظراً لخطورتها يعرف "بمعامل جيني (Gini coefficient) الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وهذا المعامل كما ورد في تعريف البنك الدولي (The World Bank) محصور بين قيمتين هما (0) و(1) وكلما اقترب المعامل من الواحد الصحيح كلما اقتربنا من حالة اللامساواة والعكس صحيح وفي اي بلد كان"⁽⁵⁾ وكما موضح في الشكل (2) ادناه .

شكل (2) مؤشر جيني



Source: Michael P. Todaro, New York University and Stephen C. Smith, George Washington University, Economic Development, twelfth edition, 2011, p222.

الشكل (2) يوضح مؤشر جيني الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل والثروة حيث يمثل المحور العمودي نسبة الدخل في حين يمثل المحور الافقي نسبة السكان، ويمثل الوتر الممتد من النقطة (B) الى النقطة (D) خط المساواة في الدخل والثروة، وعندما تُسجل قيمة (0) لمؤشر جيني فهذا يدل على ان كل الافراد يحصلون على نفس الدخل والثروة (حالة المساواة)، وكلما ابتعدنا عن هذا الخط كلما زادت درجة التفاوت في الدخل والثروة والتي تسجل

(5) Liana Harmse, South Africa's Gini coefficient: causes, consequences and possible responses, Gordon institute of business science, univcrity of pretoria, South Africa, november, 2015, p1.

(1) كاعلى قيمه لها، ويمكن تحديد قيمة المؤشر بشكل دقيق من خلال قسمة المنطقة المظلمة (A) على المنطقة (BCD) كما هو موضح في الشكل (2) المذكور آنفاً.

من كل ماسبق في هذا المحور يمكن القول ان من الطبيعي ان تحاول دول العالم التقليل من التفاوت في توزيع الدخل والثروات نتيجة لما تتركه هذه المشكلة من اثار خطيرة ذكرنا البعض منها فيما سبق، لذا لا بد من البحث في اسباب هذه المشكلة بغية ايجاد الحلول المناسبة لها وفي مقدمة هذه البلدان التي نسعى للبحث في اسباب ونتائج مشكلة التفاوت في الدخل والثروة عليها هو العراق وخاصة بعد العام 2003، وهو ماسناقشه في المحور الثالث .

المحور الثالث: اسباب ونتائج تفاوت الدخل والثروة في العراق بعد عام 2003

ساهمت الاوضاع غير المستقرة التي مر بها العراق خلال العقود الثلاث الماضية في العديد من الازمات والمشاكل التي لايزال العراق يأن تحت وطأتها حتى بعد العام 2003، ومن هذه المشاكل هي مشكلة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وللأسف لم تحضى هذه المشكلة بالاهتمام الذي تستحقه رغم فداحة خطورتها فنجد حالة تفاوت كبيرة جداً بين فئتين، فئة ريفية مرتفعة الدخل والثروة واخرى واسعة منخفضة الدخل والثروة وما لهذا التفاوت من اثار سلبية على واقع حياة المجتمع العراقي لتضاف الى جملة المشاكل التي يعاني منها العراق كالوضع الامني غير المستقر ونزوح العديد من العراقيين داخل وخارج البلد بفعل سيطرة الجماعات المسلحة على جزء من الاراضي العراقية عام 2014 قبل تحريرها وغيرها من المشاكل التي عانى ويعاني منها المواطن العراقي خصوصاً والشعب عموماً، هذا الى جانب آفة الفساد المالي والاداري التي تفاقمت حداثها خاصة بعد العام 2003 واضرت بشكل بالغ وخطير بالموازانات العراقية والتخصيصات المرصودة لمختلف ابوابها جاعلة من التخصيصات المرصودة لها في جانب ومايتحقق على ارض الواقع العملي في جانب اخر مافي الجدول رقم (3)

جدول (3) ترتيب العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد من عام (2003 ولغاية 2016)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	133	146	159	163	179	180	180	178	182	174	177	175	167	176
تسلسل العراق	115	130	141	160	178	178	176	175	175	169	171	170	161	166

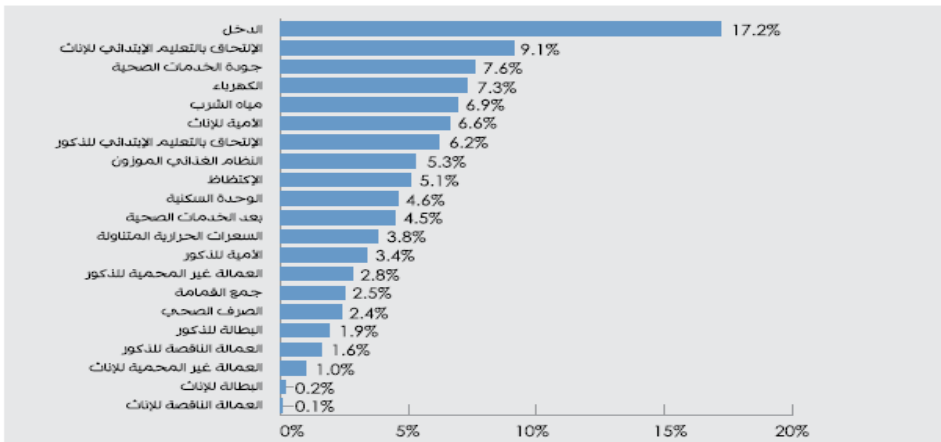
الجدول من عمل الباحث اعتماداً على، منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، على الموقع الالكتروني، <http://www.transparency.org/research/cpi/cpi>

من الجدول (3) نلاحظ احتلال العراق لمراتب متأخرة في سلم ترتيب الدول من حيث مؤشر مدركات الفساد وهذا بالتالي سيلقي بظلاله على عدالة توزيع الدخل والثروات، بحيث نشأت طبقة مترفة جداً وهي ضئيلة نسبياً مقابل طبقة عريضة فقيرة نسبياً وبالتالي بروز فئات تدفعها المصالح الفئوية الضيقة باتجاه تفضيل المصلحة الخاصة وبالتالي زيادة دخولها بشكل كبير وتركزها في ايدي طبقه ريفية مستفيدة من احتلال العراق لهذه المراتب المتأخرة في السلم على حساب المصلحة العامة، وبالتالي انخفاض دخول طبقه واسعه من باقي الفئات وخاصة المحتاجة والمحرومة منها .

فضلاً عن مشكلة تراجع قدرة القطاع الخاص عن مجازاة القطاع العام وغيابه احيانا اذ ينحصر اغلب دخل العوائل العراقية وخاصة بعد عام 2003 على ما يوفره القطاع العام من مدخولات لسد احتياجاته اليومية ونظراً لعدم كفاية الوظائف التي يوفرها القطاع العام لذا كان لزاماً على اغلب الباحثين عن توفير ما يسد احتياجاتهم اليومية المتعددة الى العمل بوظائف قد لا تتوفر في اغلب الاحيان الدخل والثروة اللازمين لمواجهة ابسط متطلبات الحياة، فضلاً عن عدم ملائمة هذه الوظائف في الغالب مع التحصيل الدراسي لخريجي المراحل التعليمية المختلفة سنوياً وما اكثرهم من الذي لا يحصلون على فرصة العمل المناسبة لتضاد اعدادهم الى خريجي السنوات السابقة من الذي عجزوا عن الحصول على فرصهم، وهذا بلا شك سيلقي بظلاله على مستوى الدخل والثروة الذي لا يتناسب مع احتياجات العديد من العوائل العراقية وبالتالي بروز طبقة واسعة من محدودي الدخل والثروة في مقابل طبقة رقيقة من الحاصلين على وظائف في القطاع العام وهذا سيؤدي الى حالة من اللامساواة في الدخل والثروة بسبب التفاوت في مردود كلا القطاعين، ونلمس اثار هذا التفاوت بشكل واضح وجلي في القطاع العام الذي يعاني من مشكلة التفاوت في توزيع الدخول بين الوزارات وحتى داخل الوزارة الواحدة والسبب في ذلك يعود الى سلم الرواتب والمخصصات الغير متوازن بين وزارة واخرى وحتى بين موظفي الوزارة الواحدة.

لذا فإن هذه الاسباب الى جانب اسباب اخرى قد افرزت عدة مشاكل اهمها مشكلة التفاوت في توزيع الدخل والتي تعتبر السبب الرئيسي وصاحبة الحصة الاكبر في بروز آفة الفقر الخطيرة على اي مجتمع كان ومنها المجتمع العراقي وكما في الشكل رقم (2)

شكل (2) مدى مساهمة الدخل في حرمان الفقراء قياساً الى الابعاد الاخرى



المصدر : جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، شباب العراق تحديات وفرص، 2014، ص30.

من الشكل السابق يتضح لنا مدى تأثير انخفاض الدخل والثروة والتفاوت فيه على مستوى معيشة الاسر بالشكل الذي تم وضع مستوى الدخل في المرتبة الاولى كونه المسؤول بالدرجة الاولى عن الفقر، فضلاً عن مشاكل اخرى عديدة انتجتها مشكلة التفاوت في الدخل والثروة في العراق كالجوع والبطالة وتفاقم الجريمة والانحلال الاسري والاحباط النفسي وخاصة من الخريجين من الذي لم يحصلوا على وظائف تلائم على الاقل تخصصاتهم، فضلاً عن انخفاض ثقافة المجتمع وانخفاض انتاجيته وخاصة عند التسرب من المدارس، يذكر ان معظم الاسر العراقية

التي تشجع ابنائها على التسرب وترك مقاعد الدراسة هم من "الاسر الفقيرة نظراً للعلاقة الواضحة بين مستوى الدخل والثروة ومستوى التسرب، وهذا الاخير يزداد كلما زاد انخفاض مستوى الدخل والثروة في الوقت الذي يعتبر التعليم واحد من اكثر الاسلحة فاعليه ضد الفقر والبطالة الناتجة بالاساس بفعل انخفاض وعدم عدالة توزيع الدخل"⁽⁶⁾، وكرد فعل على ذلك تشجع اكثر الاسر الفقيرة ابنائها على ترك مقاعد الدراسة وقد تستمر هذه الظاهرة خاصة في الاسر التي تتوارث مشكلة الفقر وهذا ما يؤثر على المستوى الصحي وليس فقط التعليمي لهذه الاسر "والتي يزداد انفاقها على تحسين مؤشرات التنمية البشرية لديها كالصحة والتعليم كلما زاد مستوى دخلها والعكس صحيح فكلما زادت هذه الاسر فقراً زاد انفاقها على الغذاء بالدرجة الاولى على حساب الانفاق على الصحة والتعليم وهذا ما أظهرته تجارب التنمية في العديد من الدول اذ اوضحت ان نمطاً اكثر عدالة في توزيع الدخل والثروة يؤدي الى اداء افضل للتنمية البشرية"⁽⁷⁾، وبالتالي انتاجية الفرد فكما هو معروف فان انتاجية الفرد المتعلم وقيل ذلك من لديه الصحة التي تمكنه من اداء عمله تختلف بشكل كبير عن انتاجية الفرد الذي يعاني من تدهور حالته الصحية وغير المتعلم، فضلاً عن مشاكل اخرى عديدة ناتجة بالاساس عن سوء توزيع الدخل والثروة، وان ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة تعد ضرورة قصوى نظراً لما ينتج عن هذه الظاهرة الخطيرة من اثار لاتحمد عقباها على اي مجتمع كان خصوصاً اذا علمنا ان "العراق بالمرتبة (121) من بين (188) دولة حسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في الدخل لسنة (2015)، والذي استند الى مسح الاسر المعيشية في العراق وبقيمة دليل بلغت (0,649) اي ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة التي لازال العراق يراوح في مدياتها منذ عام 2003 ولحد الان"⁽⁸⁾.

ومن النتائج الاخرى التي ترتبت على التفاوت في توزيع الدخل هو "ارتفاع معامل جيني في العراق من (37%) عام 2007 الى (40%) عام 2012"⁽⁹⁾ كما تظهر حالة عدم المساواة في الدخل والثروة بشكل واضح بين "المحافظات العراقية نفسها، اذ وصلت اعلى نسبة للتفاوت في متوسط دخل الفرد من الاجور والرواتب في محافظة المثنى الى (64,5) تليها البصرة (63,6) في حين تم تسجيل اقل النسب في محافظة السليمانية لتبلغ (38,6)⁽¹⁰⁾ وهو مؤشر خطير جداً يؤدي الى زيادة حالات الهجرة من المدن والارياف خاصة والتي تتخفف فيها متوسط الدخل او تعاني من عدم العدالة في توزيعه الى محافظات اخرى ترتفع فيها الدخل او تتمتع بشيء من العدالة في توزيعه وهذا بالتالي سيؤدي الى خلل في التوزيع الديموغرافي بين المحافظات العراقية.

لذا فان وضع مجموعة من الحلول الناجعه والكفيله بالتصدي لهذه الظاهرة تعد ضرورة ملحة لدرء خطر هذه الظاهرة واحد الحلول الكفيله بذلك يأتي من خلال محاكاة تجربة عالمية رائده في هذا المجال كالتجربة البرازيلية وهو ماسنناقشه في المحور الرابع من بحثنا هذا.

(6) جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، شباب العراق تحديات وفرص، ص 80.

(7) جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، مصدر سابق، ص 22 و 23.

(8) UNDP, Human Development Report 2016, Human Development for Everyone, P210, 2016, 211.

(9) جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، مصدر سابق، ص 25.

(10) فارس كريم بريهي وحسن خلف راضي، قياس التفاوت في توزيع الدخل والانفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب احصاء مسح الاسرة لعام 2012، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016، ص 16.

المحور الرابع: قراءة في آليات نجاح التجربة البرازيلية في معالجة التفاوت في الدخل والثروة بعد 2003
تعد البرازيل "خامس أكبر دولة في العالم بمساحة (805) مليون كم² أي حوالي نصف قارة أمريكا الجنوبية وبعدها سكان (196) مليون نسمة من مختلف الاعراق اذ يشكل السكان الاصليين (1%) منهم وتمتلك ثروات طبيعية وفيرة ورغم ذلك فقد عانت فترات من عدم الاستقرار السياسي لغاية صدور دستورها الفيدرالي عام 1988 والذي يعد احد اركان الديمقراطية في البلاد بعد (21) عام من الحكم العسكري كما ساهم في استقرارها مجيء كاردوسو للحكم عام 1994⁽¹¹⁾.

وتعد البرازيل اليوم وماحصل فيها من تجربة اقتصادية رائدة عالمياً مثلاً رائعاً للدول الباحثة عن تحسين مستوياتها المعيشية بفعل ماتحقق في هذا البلد الذي يعتبر واحداً من اكبر بلدان العالم واكثرها سكاناً، ولكن هذه الزيادة السكانية في البرازيل لم تشكل نقطة ضعف بل تحولت الى نقطة قوة خصوصاً اذا علمنا ان البرازيل تحتل المرتبة السادسة عالمياً في حجم القوى العاملة بمقدار (95 مليون عامل) (66%) منهم في الخدمات و(20%) منهم في الزراعة و(14%) منهم في الصناعة^(*) التي تناقص عندها معدل البطالة الى نحو (7%) والتضخم الى (4%) وبالتالي احتلالها للمرتبة الاولى عالمياً في انتاج البن والسابعة في انتاج الحبوب والاولى في انتاج الخضروات كالفاصوليا والثانية في انتاج النفط في امريكا الجنوبية بعد فنزويلا⁽¹²⁾ وكل هذا الذي تحقق للبرازيل في السنوات الاخيرة لم يكن ليتحقق لولا وجود المخطط القادر على رسم السياسات الحكيمة والرشيده القادرة على توظيف هذا الحجم الكبير من السكان وتوظيف الموارد الاقتصادية باتجاه تحقيق نهضة اقتصادية كبرى رغم الارقام المخيفه لحجم الفقر الذي تعاني منه البرازيل فهناك "ما لا يقل عن (9,3) مليون اسرة اي (44) مليون شخص تحت خط الفقر اي يحصلون على اقل من دولار واحد يومياً"^(**)(13) الامر الذي يعرقل جهود التنمية في اي بلد كان.

ولكن ماحدث للبرازيل امر يدعو الى الاشادة بفعل ماتحقق لها تحت قيادة الرئيس (لولا داسيلفا) المعروف ب(لولا) والذي حقق طفرات اقتصادية يشار لها بالبنان بعدما نهض بالاقتصاد البرازيلي الى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً خلال سنوات قليلة وذلك بعد فتره طويلة من "الدكتاتورية العسكرية مرت بها البلاد لغاية عام (1985) وحتى بعدها استغرقت البلاد نحو (20) عام للتحول نحو الاستقرار اذ ورثت البلاد جملة من التحديات ابرزها :

1. النمو الاقتصادي.
2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. التوصل الى سلام مع دول الجوار.

(11) محمد صادق اسماعيل، التجربة البرازيلية قراءة في تجربة لولا داسيلفا، 2013، ص3، 4.
(12) البرازيل القوة الصاعدة في امريكا اللاتينية، شبكة الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الملفات، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (3)، 2010، ص15، 16.
(*) وهذه النسب تعد كبيرة جدا قياسا الى حجم سكان البرازيل الكبير من جهة واذا ماقارناها مع النسب القليلة جدا وخاصة في الخدمات والزراعة والصناعة الموجوده في العراق بعد عام 2003 من جهة اخرى.
(**) ولو تم تعديل هذا المقياس الخاص بالفقر اي (اقل من دولار واحد يومياً) الى دولارين او ثلاثة مثلاً وهو ايضا معدل منخفض جداً ويبدل على نسبة فقر لا يستهان بها، لوجدنا ارتفاع حجم الفقر في البرازيل الى اكثر من (9,3) مليون عائلة وهو معدل فقر عالي جداً كانت تعاني منها البرازيل قبل الاصلاحات الاقتصادية التي قام بها الرئيس (لولا داسيلفا) ومدى صعوبة اجراء هذه الاصلاحات ومدى ثقل المهمة الملقاة على عاتقه وسط هذه الارقام الكبيره لحجم الفقر الذي عانت منه البلاد ..
(13) منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، برنامج القضاء على الجوع، التجربة البرازيلية، روما، 2012، ص7.

4. المساواة في الدخل والتي عكسها انخفاض معامل جيني قبل مجيء لولا للحكم والذي تمكن من تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال بعد ما حققه من استقرار اقتصادي.⁽¹⁴⁾ وكما في الجدول (4) ادناه

جدول (4) قيمة مؤشر جيني في البرازيل للمدة (2003 - 2015)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة المؤشر	58	56,90	56,60	55,90	55,20	54,40	53,90	/	53,10	52,70	52,90	51,50	51,30

المصدر: البنك الدولي، رقم جيني القياسي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI>

من الجدول أعلاه نجد ان المؤشر في تنازل مستمر (باستثناء العام 2013) واعتباراً من عام (2003) الذي بلغت قيمته (58) وصولاً الى العام (2015) الذي بلغت قيمته (51,30) وحتى ان كانت قيمة المؤشر لازالت كبيرة فهي جيدة بالمقارنة مع نسمة البرازيل العالية جداً والتي سبق وان ذكرناها في هذا المحور، كما انها تعتبر دليل على المضي قدماً في الحد من التفاوت.

فضلا عن ان الرئيس البرازيلي ومنذ توليه سدة الحكم في بلاده عمل على احداث جملة من الاصلاحات الهادفة الى تخفيف حدة المشاكل الناجمة عن التفاوت في مستوى الدخل والثروة الذي عانت منه البرازيل وذلك من خلال :

1. اتباع سياسة "التكشف بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على ازمة الثقة في الاقتصاد ومصارحة الشعب لازالة مخاوف الطبقات الغنية والصبر من جانب الطبقات الفقيرة لتثمر عن تلقي البرازيل نحو 200 مليار دولار كاستثمارات من عام 2004 الى 2011 وبالتالي توفير فرص العمل والحد من الفقر وزيادة الانتاجية ولتصبح مدينة للبنك الدولي ب(14) مليار دولار بعد 8 سنوات من رفضه اقراض البرازيل عام 2002⁽¹⁵⁾.
2. "التوزيع المتساوٍ للتعليم بين المناطق والولايات والبلديات وتخصيص الاستثمارات الضخمة من قبل الدولة لذلك، كما أمن الصندوق الوطني لتطوير التعليم الابتدائي الذي أنشئ عام (1996)، نصيب الطالب من الاتفاق في مختلف مناطق البلاد وكنتيجه لهذه الزيادة في الاستثمار فقد ارتفع تقييم طلاب البرازيل في برنامج التقييم الدولي (52) نقطة⁽¹⁶⁾. وهذا بالتأكيد سيلقي بظلاله على مستوى معيشة السكان فالفرد المتعلم يمتلك فرصة اكبر من الفرد غير المتعلم، بالتالي وكنتيجه طبيعياً للتوزيع المتساوٍ للتعليم والاتفاق عليه عبر الاستثمارات

(14) UNDP، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، 5-6 يونيو/ حزيران 2011، ص 19 ، 20.

(15) أمل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، 2012، على الموقع الالكتروني <http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx>

(16) UNDP, Human Development Report 2013, The Rise of the South, Human Progress in a Diverse World, 2013, P80.

الضخمه سيؤدي الى رفع المستوى العلمي لمختلف سكان ومناطق البلاد، وبالتالي تأمين مستوى معيشي افضل سينعكس بدوره على تحسين مستوى الدخل والثروة لعديد الافراد المتعلمين ولمختلف فئات ومناطق البلاد.

3. "أزالة القيود أمام الاستثمار الاجنبي الامر الذي ادى الى زيادة قدرة سوق البرازيل التنافسية وتطوير الخدمات وتحديثها وانخفاض اسعار السلع والخدمات وارتفاع جودتها وهذا بالتالي يعود بالنفع على المستهلكين"⁽¹⁷⁾، وخاصة من محدودي الدخل لعجزهم عن الحصول على سلع باهظة الثمن لكن مع زيادة العرض من جانب السلع المحلية والاجنبية فذلك سيشكل حافزاً للحصول عليها من قبل ذوي الدخل والثروة المحدودة.

4. اطلاق البرامج التي من شأنها تقليل حدة التفاوت في الدخل وذلك عن طريق تقديم الاعانات النقدية المشروطة كبرنامج "بولسا فاميليا الذي يعد اكبر عملية تحويل نقدي مشروط في العالم والذي اطلق في 2003 ليصل حجم المستفيدين الى (11,1) مليون اسره حوالي (46) مليون شخص وذلك بأعانات تتراوح بين (15) الى (95) ريال) برازيلي شهرياً للاسر الفقيرة للحد من الفقر وتوارثه بين الاجيال والحد من عدم المساواة وذلك بشرط التزام الاسر بارسال ابنائها الى المدارس واخذ اللقاحات والزيارات الطبية قبل الولاده"⁽¹⁸⁾. وكما في الجدول (3) و (4).

جدول (3) طبيعة عمل برنامج (بولسا فاميليا)

مستوى الفقر	نصيب الفرد الشهري	عدد الاطفال (0 الى 15) او الام الحامل او المرضع	حدود المبالغ المخصصة
الفقر	بحدود 60 الى 120 ريال برازيلي	1	15 ريال برازيلي
		2	30 ريال برازيلي
		3 فأكثر	45 ريال برازيلي
الفقر المدقع	لغاية 60 ريال برازيلي	0	50 ريال برازيلي
		1	65 ريال برازيلي
		2	80 ريال برازيلي
		3 فأكثر	95 ريال برازيلي

Kathy Lindert, Anja Linder, Jason Hobbs and Bénédicte de la Brière, The world bank, social protection, The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Família Program: Implementing Conditional Cash Transfers in a Decentralized Context, May 2007, p:17.

من الجدول (3) نلاحظ نصيب الفرد الشهري المخصص لكل مستوى من مستويات الفقر وحصه كل طفل من المبالغ المخصصة والتي تصل الى (60) ولغاية (120) ريال برازيلي مخصصة للذين هم عند خط الفقر ولغاية (15) طفل، وكحد اقصى (60) ريال برازيلي للذين هم عند مستوى الفقر المدقع، وهذه الاعانات المخصصة لهم هي اعانات مشروطة كما سبق وذكرنا وكما في الجدول (4) ..

(17) الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2004، ص37.
 (18) Kathy Lindert, Anja Linder, Jason Hobbs and Bénédicte de la Brière, The world bank, social protection, The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Família Program: Implementing Conditional Cash Transfers in a Decentralized Context, May 2007, p:6.

جدول (4) شروط الاعانات المقدمة وفق برنامج (بولسا فاميليا)

شروط الصحة	شروط التعليم	
جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (0-7) سنوات من العمر	1. تسجيل جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6-15) في المدرسة.	الاطفال
1. جداول اللقاحات 2. الفحوصات الصحية العادية بضمنها النمو الخاص بالاطفال	2. ضمان حضور جميع الاطفال ممن هم في سن المدرسة يومياً وكل شهر وكحد ادنى 85% على الأقل.	
1. فحوص ما قبل الولادة 2. فحوصات مابعد الولادة 3. المشاركة في الصحة التعليمية و الندوات التي تقدمها فرق الصحة المحلية.	1. (الاباء) 2. ابلاغ المدرسة عن السبب في حالة تغيب الطالب عنها. 3. ابلاغ منسق برنامج (بولسا فاميليا) المحلي في حالة نقل الطالب من المدرسة.	النساء (الحوامل او المرضعات)

Kathy Lindert, Anja Linder, Jason Hobbs and Bénédicte de la Brière, The world bank, social protection, The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Família Program: Implementing Conditional Cash Transfers in a Decentralized Context, May 2007, p:18.

الجدول (4) يوضح شروط الاعانات (الصحية والتعليمية) المقدمة وفق برنامج (بولسا فاميليا) فمن شروط الصحة المخصصة للاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين (0 ولغاية 7 سنوات) هو ضرورة اخذ اللقاحات واجراء الفحوصات العادية بضمنها فحوصات النمو في حين ان شروط التعليم تتضمن اشتراط تسجيل الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين (6 ولغاية 15 سنة) في المدرسة وحضورهم اليها يوميا وكل شهر ولو بمعدل حضور يصل الى (58%)، ليتم حينها منحهم الاعانات النقدية المشروطة عند تطبيقهم لهذة الشروط ..

في حين ان الشروط المتعلقة بالنساء (الحوامل منهن والمرضعات) تتضمن اشتراط قيامهن بالفحوصات قبل وبعد الولادة وزيادة ثقافتهن الصحية عبر الندوات التي تقيمها فرق الصحة المحلية هذا بالنسبة لشروط الصحة بالنسبة للنساء، في حين ان شروط التعليم تتضمن اشتراط تعليم الاباء وضرورة ابلاغ المدرسة عند تغيب الطالب عنها وضرورة ابلاغ المنسق المحلي الخاص ببرنامج (بولسا فاميليا) حين يتم نقل الطالب من مدرسة الى اخرى.

وهذا البرنامج الفريد من نوعية حقيقة كونه يشجع المتلقي له على تحسين وضعه الصحي والتعليمي عبر تقديم اعانات نقدية شهرية مما يشجعه على تلبية الشروط التي يضعها هذا البرنامج وخاصة من جانب الاسر الفقيرة والاشد فقراً كونها في اغلب الاحيان تعيش ظروف صحية وتعليمية سيئة وكل ذلك بالطبع سيرفع من المستوى الصحي والتعليمي للمتلقي فضلا عن مستوى دخله الذي سيتحسن بتلقيه اعانات شهرية ستساهم بالتأكيد في تخفيف حدة التفاوت في مستوى الدخل اذ "أنخفض مؤشر جيني في البرازيل بنسبة (4.7) في المائة من عام 1995 إلى عام 004/2 " (19) وبعد ان وصل "مؤشر جيني الى مستوى (58) نقطة عام 2003" (20) انخفض "ليسجل (51,5)/ نقطة خلال المدة 2010 - 2015" (21).

(19) Fabio Veras Soares, Rafael Perez Ribas, Rafael Guerreiro Osorio ,International Poverty Centre, IPC evaluation note, Evaluating the Impact of Brazil's Bolsa Familia: Cash Transfer Programmes in Comparative Perspective, December, 2007, page4.

(20) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ما هو ابعد من الندرة : القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، 2006، ص 336.

(21) UNDP, Human Development Report 2016, Human Development for Everyone, 2016, P 207.

باختصار يمكن القول ان سياسات لولا كان لها ابلغ الاثر في ترجمة الخطط التي وضعها لتطوير الاقتصاد البرازيلي على ارض الواقع العملي بالشكل الذي جعل البرازيل تقفز خطوات واسعه جدا الى الامام "كتوفير (14) مليون وظيفة وبالتالي ارتفاع نسبة مداخيل العمل من الـ (GDP) من (40%) عام 2000 الى (43,6%) عام 2009 وارتفعت معه القيمة الحقيقية للحد الأدنى للاجور بنسبة (53,6%) كما نجح بفعل تدخلات موجهة تهدف للتخفيف من الجوع وتحسين فرص الحصول على الغذاء الى تخفيف حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة الطبقة الفقيرة وهو ما عجزت عنه الحكومات التي سبقته" (22) كما "أصبحت البرازيل مسؤولة عن حوالي (40%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من بين دول المنطقة" (23) أي حوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي لقراره بكاملها، فضلاً عن نتائج اخرى جعلت من التجربة البرازيلية انموذجاً للدول الباحثة عن تحسين مستوى معيشتها لذا لا بد من الاقتداء بهذه التجربة الى جانب خطوات اخرى سيتم التطرق لها في المبحث القادم.

المحور الخامس: رؤى ومقترحات لمعالجة التفاوت في توزيع الدخل والثروة في العراق

1. التصدي لظاهرة الفساد المالي والاداري عبر تفعيل اجهزة الرقابة والكشف عن حالات الفساد ومضاعفة العقوبات المفروضة على من تثبت بحققهم تهم فساد مالي او اداري كونها السبب الرئيسي في اعاقا الجهود الرامية لاي خطة تنموية تهدف الى تحسين الواقع المعيشي بضمنها تحسين مستوى الدخل لاي مجتمع كان وبعدها يتم طرح اي نقاط من شأنها تخفيف حدة التفاوت في مستوى الدخل، لكن يبقى محاربة الفساد المالي والاداري بمثابة حجر الاساس لاي جهود تهدف الى تحسين الواقع المعيشي بشكل عام وتخفيف حدة التفاوت في مستوى الدخل بشكل خاص.

2. تطوير المستوى التعليمي ولمختلف المراحل الدراسية فكما هو معروف فان الاقتصاد القائم على اساس التعليم اقوى واكثر مرونة واستعدادا لمواجهة الازمات الاقتصادية من الاقتصاد القائم على اساس مادي لذا فان البدء باي خطوة من شأنها تحسين المستوى المعيشي وبالتالي تخفيف حدة التفاوت في مستوى الدخل بعد التصدي لظاهرة الفساد المالي والاداري لا بد ان تقوم على تطوير وتنمية الموارد البشرية بالتعليم وهذا امر واضح وجلي لاغبار عليه فالفرد المتعلم اكثر انتاجيه من الفرد غير المتعلم واكثر قدره على ايجاد فرصة العمل وبالتالي تحسين مستوى دخله فالعماله الماهره اكثر تفضيلاً من العمال غير الماهرة وفوق كل هذا وذلك فان التعامل مع الفرد المتعلم خاصة والمجتمع عامه اكثر سهولة ويسر من التعامل مع الفرد وبالتالي المجتمع غير المتعلم ..

3. فرض الضرائب التصاعديّة اذ يعتبر هذا النوع من الضرائب ذو فاعليه كبيره في اعاده توزيع الدخل والثروة اذ يقع عبئها على الاغنياء اكثر من الفقراء نظراً لزيادة عبئها كلما زاد الوعاء الخاضع للضريبة وهذا يعني زيادة وطنتها على الاغنياء نظراً لارتفاع حجم الدخل والثروة لديهم بالمقارنه مع الفقراء وبالامكان توجيه مبالغ الضريبة المستقطعة وفق هذا النوع من الضرائب بعدة اتجاهات تسهم في تحسين مستوى دخل الفقراء كاقامة المشاريع الاستثمارية التي تسهم في توفير فرص العمل للعاطلين وخاصة من ذوي الدخل والثروة المحدودة

(22) راضية اسمهان خزاز، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 - 2012)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011 - 2012، ص40.

(23) آيان بريمر، عالم بلا قيادة، ترجمة فاطمة الذهبي، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، 2014، ص191.

والتقليل من البطالة وبالتالي تحسين مستوى الدخل كما يمكن توجيهها نحو تقديم الاعانات لذوي الدخل والثروة المنخفضة وتحسين عمل شبكة الحماية الاجتماعية وزيادة عدد المستفيدين منها، فضلا عن امكانية توجيه الاموال الناتجة عن هذه الضرائب بشتى الطرق التي التي تهدف جميعها للوصول لنفس الهدف المتمثل في تقليل التفاوت في مستوى الدخل.

4. الاستفادة من التجربة البرازيلية ومحاولة تطبيقها عمليا في العراق، نظرا للنتائج الباهرة التي تمخضت عنها والتي اشرفنا الى البعض من آلياتها المطبقة في البرازيل.

5. تفعيل دور القطاع الخاص في العراق وبالتالي توفير الوظائف التي تحسن من مستوى الدخل وخاصة اصحاب الدخل المنخفضة.

6. تفعيل مصادر توفير الموارد الماليه على اختلافها لتكون سند وريفي في نفس الوقت للقطاع النفطي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي بشكل شبه مطلق وبالتالي تقليل ريعية الاقتصاد العراقي وزيادة ايراداته الماليه كتطوير القطاع السياحي خاصة ان العراق يمتلك العديد المواقع الدينية والاثرية والترفيهية والتي من الممكن ان توفر مورد مالي لا يستهان به فضلا عن تطوير باقي القطاعات الاقتصادية وفق خطط ونجاحات مستقاة من تجارب دول قطعت شوطاً كبيراً في مجال استغلال وتسحين قطاعاتها الاقتصادية والتي من شأنها توفير المورد المالي واعداد توزيعه على اصحاب الدخل المنخفضة بالشكل الذي يضمن مستوى معيشي افضل لهم.

المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :-

1. ارتفاع درجة عدم المساواة في توزيع الدخل في العراق بعد عام 2003 رغم ارتفاع مستوى دخل الفرد العراقي الا ان هذا الارتفاع لا يأخذ بنظر الاعتبار درجة المساواة في توزيع الدخل والتي للأسف ارتفعت مع ارتفاع مستوى دخل الفرد العراقي خاصة في ظل استمرار معاناة العراق من آفة الفساد المالي والإداري.
2. ساهم سلم الرواتب والمخصصات في تعميق مشكلة التفاوت في توزيع الدخل والثروة في القطاع العام في العراق بين الوزارات وحتى بين موظفي الوزارة الواحدة.
3. تعد التجربة البرازيلية واحده من انجح واهم التجارب ليس فقط على مستوى العالم النامي وانما حتى عالمياً، نظراً للنتائج الباهرة والمميزة التي تمخضت عنها وجعلت من البرازيل قوة اقتصادية كبرى لا يستهان بها وخاصة في عهد الرئيس (لولا داسيلفا) الذي يعد بمثابة عراب النهضة الاجتماعية والاقتصادية للبرازيل خلال سنوات حكمة التي لم تتجاوز العشر سنوات نقل فيها الاقتصاد البرازيلي الى مصاف كبريات الاقتصاديات العالمية ووظف امكاناتها البشرية والمادية التوظيف الصحيح ووفق مجموعة آليات وخطط مرسومه اتبعها لتثمر عن هذا النهوض كاتباع سياسة النقشف والتوزيع المتساوٍ للتعليم بين مختلف مناطق البرازيل دون استثناء وتشجيع الاستثمار الاجنبي والعمل على زيادة قدرة السلع والخدمات البرازيلية على المنافسة واطلاق برنامج الاعانات المشروطة (بولسا فاميليا) وكل ذلك ادى بالتالي الى تحسين مستوى دخل الفرد البرازيلي وخاصة الاسر الفقيرة والاشد فقرا بعد ان كانت البرازيل ترزخ تحت وطأة الفقر والجوع وتقشي الجريمة وتجارة المخدرات وكثرة الأميين وذوي الدخل والثروة المحدودة والبطالة قبل عام 2003.

التوصيات:-

1. ضرورة وضع الخطط الكفيلة بالحد من التفاوت في توزيع الدخل في العراق وضمن سقف زمني محدد لذلك وتسخير الامكانيات البشرية والمادية سعياً وراء تنفيذ هذه الخطط وبما يكفل تحقيقها نظراً لأهمية وخطورة الاثر الذي يتركه التفاوت في توزيع الدخل.
2. الاستفادة من تجارب الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في مجال محاربة التفاوت في توزيع الدخل كالتجربة البرازيلية التي تعتبر واحده من افضل وانجح التجارب المتبعه عالياً نظراً للنتائج الباهرة التي تحققت على ارض الواقع العملي وخاصة في الجانب الاقتصادي بالشكل الذي أهل البرازيل لاحتلال موقع متقدم بين كبريات الاقتصاديات العالمية وخلال فترة زمنية قصيرة بالمنظور الاقتصادية وهي عشر سنوات تقريبا من حكم الرئيس (لولا داسيلفا) والياته المتبعه لتحقيق ذلك كبرنامج الاعانات النقدية المشروطة (بولسا فاميليا) وتشجيع الاستثمار الاجنبي وسياسة التقشف، لذا فان الاستفادة من هذه التجربة ستعود بالنفع على الاقتصاد العراقي وبضمنه مستوى معيشة السكان التي تتحسن بفعل التحسن في توزيع الدخل.
3. محاربة الفساد المالي والاداري الذي يقف حجرة عثرة امام اي محاولات للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام بتطوير التعليم وفرض الضرائب التصاعدية والبحث عن مصادر اخرى لتوفير الموارد المالية من مختلف القطاعات وخاصة القطاع الخاصة وبالتالي زيادة الايرادات المالية وتقليل احادية القطب التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فضلا عن الاستفادة من التجربه البرازيلية والياته التي اثبتت نجاحها بعد النتائج الاجتماعية والاقتصادي الباهرة التي تحققت في البرازيل بعد عام 2003 من شأنه ان يخفف من حدة التفاوت في مستوى الدخل والثروة وبالتالي السير باتجاه تحقيق نوع من المساواة المنشوده في مستوى الدخل في العراق.

المصادر

الكتب:-

1. أسماعيل، محمد صادق، التجربة البرازيلية قراءة في تجربة لولا داسيلفا، 2013
 2. بريمر، آيان، عالم بلا قيادة، ترجمة فاطمة الذهبي، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، 2014.
- الاطاريح والرسائل:-**
1. راضية اسمهان خزاز، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 – 2012)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011 – 2012.
 2. سيدي احمد، كبداني، (اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012 – 2013.
 3. فضل الله، عبدالحليم، (اثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992 – 2012))، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

البحوث والتقارير:-

1. UNDP، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قديماً، 5-6 يونيو/ حزيران 2011.

2. الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2004.
3. البرازيل القوة الصاعدة في امريكا اللاتينية، شبكة الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الملفات، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (3)، 2010.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ماهو ابعد من الندرة : القوة والفقير وأزمة المياه العالمية، 2006، ص 336.
5. بريهي، فارس كريم و راضي، حسن خلف، قياس التفاوت في توزيع الدخل والانفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب احصاء مسح الاسرة لعام 2012، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016.
6. تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2012.
7. جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، شباب العراق تحديات وفرص، 2014.
8. عبدالكريم، البشير، وهيبية، سراج، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.
9. محمد، سعد طه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي جيو تونس في دورته السابعه، تونس، 2013.
10. محمد، محمود خليفة جودة، المركز الديمقراطي العربي في قسم البرامج والمنظومات الديمقراطية، قسم الدراسات والنظم السياسي، مصر، 2014.
11. منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، برنامج القضاء على الجوع، التجربة البرازيلية، روما 2012.
12. هشام حنظل عبد الباقي، الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الاسلامي، دراسة تطبيقية على مملكة البحرين، جامعة المنصورة، مصر، بدون سنة نشر.

الانترنت :-

1. البنك الدولي، رقم جيني القياسي،
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI>
2. جريدة الرياض السعودية، العدد 14872، 2009/3/13،
<http://www.alriyadh.com/415628>
3. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، على الموقع الالكتروني،
<http://www.transparency.org/research/cpi/cpi>
4. مختار، أمل، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، 2012، على الموقع الالكتروني
<http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx>

المصادر الأجنبية :-

1. Fabio Veras Soares, Rafael Perez Ribas, Rafael Guerreiro Osorio ,International Poverty Centre, IPC evaluation note, Evaluating the Impact of Brazil's *Bolsa Familia*: Cash Transfer Programmes in Comparative Perspective, December, 2007.
2. Kathy Lindert, Anja Linder, Jason Hobbs and Bénédicte de la Brière, The world bank, social protection, The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Família Program: Implementing Conditional Cash Transfers in a Decentralized Context, May 2007.
3. Liana Harmse, South Africa's Gini coefficient: causes, consequences and possible responses, Gordon institute of business science, university of pretoria, South Africa, november, 2015.
4. Michael P. Todaro, New York University and Stephen C. Smith, George Washington University, Economic Development, twelfth edition, 2011.
5. UNDP, Human Development Report 2013, The Rise of the South, Human Progress in a Diverse World, 2013.
6. UNDP, Human Development Report 2016, Human Development for Everyone, 2016.
7. United Nations Development Program, Human Development Report 1990.
8. Yves Keller, inequality and economic growth in Brazil, Bachelor's Thesis, Department of Economics at the University of Zurich, Switzerland, 2012.